واقع ورهانات تدبير المدن المغربية الصغرى بالمناطق الجبلية المهمشة – حالة مدينة تاونات

هشـــام شعايبي
طالب باحث، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا
الكلية متعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس بفاس
المغرب

مقدمـــــة

يحتل موضوع المدينة مكانة أساسية في الوقت الحاضر بالنظر إلى ارتفاع وتيرة التحضر بسبب نمو الساكنة الحضرية وتزايدها. فكلما ارتفع حجم ساكنة المدن واتسعت رقعتها كلما ازدادت الحاجة إلى تدبير فعال للمدينة عبر تطوير السياسات العمومية المتبعة لتلبية الحاجيات المتزايدة في مختلف الميادين. لهذا تطرح أهمية الحكامة في تدبير المدن قصد تحقيق تنمية مندمجة تستجيب لحاجيات الساكنة الحضرية.

إن تدبير المدن يشكل إحدى اهتمامات وانشغالات السلطات العمومية لكونها تجسد رهانات عدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...). هذا الاهتمام كان حاضرا منذ أربعة عقود من خلال وضع عدة مخططات وبرامج تنموية تهم المدينة وإعداد التراب والمجال الحضري بصفة عامة، لكن مع تأخر إنجاز المشاريع الحضرية وتفاقم مشاكل المدن في السنوات الأخيرة برز وعي ورغبة في النهوض بالمدن والدفع بها نحو مسار التنمية.

إن المدن في كل أرجاء العالم تعتبر فضاء للتفاعلات والعلاقات الاجتماعية، والاقتصادية ومجالا للديمقراطية والرقي الاجتماعي ومركزا لصناعة القرار وللنخب السياسية، كما تحتل مكانة هامة في اختيارات التهيئة والتخطيط الاستراتيجي والتدبير الحضري، هذه المدن عرفت مشاكل وصعوبات في توسع وامتداد نسيجها العمراني.

شهدت المدن المغربية خاصة الصغرى منها، على إثر النمو الديمغرافي والهجرة القروية، توسعا مهما الشيء الذي أصبحت معه البنية الاجتماعية معقدة، وأصبح معه كذلك تدبير المدن المغربية مشكلا متعدد الأبعاد اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا، بسبب المشاكل الناجمة عن التدهور والانحطاط والفقر الحضري والنمو الفوضوي، والتوزيع غير المتوازن للتجهيزات وغير ذلك من مظاهر التخلف الحضري. وهي آثار لازالت تعاني منها المدن المغربية إلى اليوم، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات المركزية والمحلية من أجل الرفع من مستوى تدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية المحلية والوطنية على حد سواء.

تعرف مدينة تاونات توسعا عمرانيا ملحوظا، بحيث أضحت المناطق الحضرية تشهد اكتظاظا في مراكز نشاطها ، تلك التي برزت كنقط جذب للسكان ومكان لتحول نمط العيش، مما نتج عنه ازدحام كبير داخل التكتلات العمرانية وانتشار سريع للسكن العشوائي. وقد صاحب ذلك عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وعمرانية.

تهدف سياسة تدبير مدينة تاونات إلى رد الاعتبار للنسيج الحضري الذي يشهد تدهورا ملحوظا في جميع مجالاته، ومتعثرا في تهيئته ومشاريعه التنموية. لذا يجب التدخل من أجل تغيير الوضع القائم بالمدينة عبر سيرورة تراكمية إلى وضع أحسن، وتدارك أخطاء واختلالات الماضي، مع مراعاة مستقبل المدينة بغية درء الهفوات التي قد تؤثر على جودة إطار الحياة بداخلها وبمحيطها المباشر، بمعنى توفير بيئة حضرية

لائقة للساكنة، إذ يتم فيها استحضار مجموعة من المؤشرات التي تضمن العيش الكريم للساكنة ومن أهمها توفر التجهيزات الأساسية كالطرق وشبكات الماء والكهرباء والتطهير ومرافق القرب من تعليم وصحة... فلا يمكن تصور أي تنمية حضرية مستدامة بدونها[1].

إن تدبير المدن يعتمد عدة تدخلات كتهيئة بعض الشوارع وفتح مناطق جديدة للتعمير أو خلق مشاريع مهيكلة تساهم في التنمية السوسيواقتصادية، إضافة إلى التدخل بواسطة أدوات التعمير كمخططات التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة التي تعتبر من الأدوات المستخدمة من قبل الفاعلين لتدبير المجالات الحضرية، والتي يتم من خلالها رسم آفاق توسع الأنسجة العمرانية الحضرية وتحديد استخدام مجالاتها، وبرمجة المرافق الجماعية تبعا لتطور سكانها. وينطوي ذلك على رغبة إرادية لتنظيم المجال الحضري وتأهيله لاستقبال الساكنة ومختلف الأنشطة.

إن السياسة الحضرية هي مجموع اختيارات عامة موجهة لإنعاش المدينة ليس فقط على مستوى إطار العيش، ولكن مجسدة في مشاريع اجتماعية واقتصادية ومجالية[2] (Chouiki M.2012). تقوم هذه السياسة على تدبير أفضل للمدينة، خاصة وأن المجال يحتاج في كل مرحلة من مراحل تطوره إلى أدوات وأساليب تدبيرية فعالة، وذلك بهدف تقويته على أداء وظائفه التنموية.

إن الحكامة كآلية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تأهيل وتنظيم المدن وتوفير مقومات ضرورية ترتكز على الفعالية وتوسيع دائرة المشاركة للمواطن، بما يسمح بتعزيز دور هذه المدن في التنمية ويضع حدا لتفاقم المعضلات التي تعاني منها هذه الأخيرة والمتجلية أساسا في التباينات والاختلالات المجالية التي تشهدها والتي تعاني من نقص في التجهيزات والخدمات الاجتماعية وفرص الشغل. كما أن الحكامة هي أداة تستلزم تنظيم التعاون والتشارك بين كل الفاعلين المحليين (الجماعات الترابية، المصالح اللامتمركزة، القطاع الخاص، المنظمات الجمعوية) والهدف من وراء ذلك النهوض بكل الموارد والطاقات الكفيلة بخلق مجال حضري منظم ومتوازن. إن مستقبل المدن رهين بمدى تبني أساليب التدبير الحديث المرتكز على الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية ، حكامة تجعل من المدن فضاءات للاندماج والتشغيل وجعل المكونات البشرية في قلب عملية التنمية ، مدنا مواكبة للتحولات العالمية والإقليمية في سياق تبني المغرب لمشروع الجهوية المتقدمة.

هكذا إذن، ومن خلال كل هذا سنحاول مقاربة و فهم التدبير المديني للمجال وفق هذه المتغيرات التي شهدتها السياسة الحضرية أو المدينية بالمغرب ، فإنتاج المجال بالمغرب يعرف تطورا مهما وتحولات مهمة في مقارباته ومبادئه، أفرزتها عوامل سوسيو اجتماعية مهمة كالهجرة والنمو الديموغرافي... وقد أفضى هذا التطور إلى إفراز ثنائية مجالية تتجلى في بروز مجالات تتسم بالعقلانية في التدبير. فالمدينة تتطلب لأجل تجاوز أزماتها المتعددة وضع تصور شمولي استراتيجي، أي الخروج من نطاق سياسات محدودة لا تمس بنية المدينة في العمق إلى سياسات عمومية أكثر شمولية وتدبيرا أكثر عقلانية.

من أجل التدقيق أكثر في هذا الموضوع **"واقع ورهانات تدبير المدن المغربية الصغرى حالة مدينة تاونات"** ومن أجل تحقيق التوازن والتنمية الحضرية المستدامة نطرح التساؤلات التالية كمفتاح للتحليل وتعميق النقاش:

ماهي مظاهر ومراحل تطور مدينة تاونات؟ ما هو واقع الاختلالات الهيكلية التي تعيشها مدينة تاونات وأين تتجلى انعكاساتها؟ ماهي الرهانات والاستراتيجيات التي يجب اتخاذها لتدبير وتأهيل المدينة؟

---

[1] –هلال عبد المجيد وادريم مصطفى،(2014)، الأحياء العتيقة بمدينة الصورة: التحولات الحالية وإشكالية التدبير. ورد في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، سلسلة الإعداد الخاصة، التراث الحضري والحداثة، العدد 13، ص.ص.219. 240.

[2]– CHOUIKI M.(2012). Le Maroc face au défi urbain. Quelle politique de la ville? Dar Attaouhide. Rabat. p.105.

المحور الأول: التطور التاريخي ومراحل تشكل المجال الحضري بمدينة تاونات

1- تحديد الخصائص الطبيعية والبشرية بمدينة تاونات

لدراسة أي مجال سواء كان مجالا حضريا أو مجالا قرويا لابد من تحديد في البداية الإمكانات والخصائص التي يتميز بها هذا المجال سواء الطبيعية منها والبشرية والاقتصادية، نظرا للتفاعل الحاصل بين هذه الخصائص والتي تتسبب في حدوث عدة مشاكل وصعوبات كالأخطار الطبيعية التي يصعب التنبؤ بنتائجها واختلاف حدوثها زمنيا ومجاليا، اضافة إلى العوامل التي لها علاقة بالتدخل البشري في المجال والتي تجعل منه نطاقا غير مستقر وغير أمن ويهدد التجمعات البشرية.

1-1- الإمكانات والمؤهلات الطبيعية بمدينة تاونات

أ- تحديد موقع المجال المدروس مدينة تاونات

إن إقليم تاونات هو أحد الأقاليم المغربية، ينتمي حاليا حسب التقسيم الجهوي الجديد لجهة فاس- مكناس ويقع شمال البلاد في جبال الريف، شمالي مدينة فاس، أنشئ إقليم تاونات بموجب الظهير الملكي من 8 أكتوبر 1977، وهو يقع في الجزء الشمالي من المملكة، في المجال الاقتصادي الشمالي- الأوسط. ومحدود من الجوانب التالية: إقليم شفشاون، إقليم الحسيمة في الشمال.ولاية فاس في الجنوب. إقليم تازة في الشرق. إقليم سيدي قاسم غربا. يمتد الإقليم على مساحة 5.585 كلم^2 والعدد الحالي لسكانها هو 668.232 نسمة (إحصاء 2014). يضم إقليم تاونات 5 جماعات حضرية و43 جماعة قروية. ويعتمد اقتصادها أساسا على الزراعة وتربية المواشي.

ينقسم إقليم تاونات إلى جزئين متميزتين: إلى منطقة شمالية جبلية، وتُغطي نحو 40 ٪ من إجمالي مساحة الإقليم، وعلى ارتفاعات تتراوح بين 1000 م إلى 1.800 م. ومن جانب تعبر الأودية الرئيسية الستة (الأنهار) مكونة بذلك أهم روافد الوادي أورغة.

الجزء الجنوبي في فج الوديان، وهو يغطي مساحة تقارب 3.300 كلم^2. الارتفاعات تتراوح بين 1500 إلى ألف متر، من جبل زدّور على طول وادي إينّاون والسهول والهضاب على خط وادي سبو.

تنتمي مدينة تاونات من الناحية الطبيعية إلى الجبال المنخفضة للريف الأوسط، اما من الناحية الإدارية فهي تنتمي إلى إقليم تاونات، وتمتد على طول الطريق الوطنية رقم8 التي تربط بين أهم أحياء المدينة الرئيسية، كأولاد سعيد والدمة في الجهة الجنوبية ومرورا بتاونات المركز والدشيار وصولا إلى حي الكلتة الحايلة في الجهة الشمالية. بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة من الاحياء المعزولة والبعيدة عن المحور الطرقي الرئيسي مثل دوار احمالشة القلعة القلايع حجر دريان اسطار العشايش...هده الوضعية تطرح إشكالية ربطها بالمركز، مما يجعل مسالة فتح مسالك طرقية مهمة صعبة.

تقع مدينة تاونات جنوب سلسلة جبال الريف في الجهة الشمالية من الإقليم، وتتميز بتضاريس جبلية مرتفعة، يصل علوها إلى 802 متر بجبل اسطار. كما تتجه أراضيها في شكل منحدرات في واد الساهلة غربا، وواد سرى شرقا، وفي اتجاه وادي ورغة جنوبا. فهي تمتد على مساحة تقدر 72 كلم2، وتقع مدينة أو بلدة تاونات جنوب جبال الريف؛ حيث تحدّها بلديّة جماعة رغيوة من الشرق، ومن الشمال جماعة إزريزر، ومن الغرب بجماعة مزراوة، لقد ترقة مدينة تاونات إلى عمالة سنة 1977م، وبالتالي عاصمة الاقليم.

مدينة تاونات هي مدينةٌ تقع في إقليم تاونات في شمال وسط المغرب، ويحدّ هذا الإقليم من الجهة الشماليّة إقليم الحسيمة وشفشاون، وولاية فاس من الجنوب، وإقليم تازة شرقاً، ومن الغرب إقليم سيدي قاسم، ومدينة فاس هي الأقرب لها؛ فالمسافة بينهما 70كم، وتبلغ مساحة البلديّة 205كم 2، وترتفع عن سطح البحر 800م، لذا فكلمة تاونات تعني: مدينة القمم، فهي تتميّز بمناخها البارد جداً في الشتاء، والحارّ في فصل الصيف.

خريطة رقم1: الموقع الجغرافي لإقليم تاونات ضمن التراب الجهوي والوطني

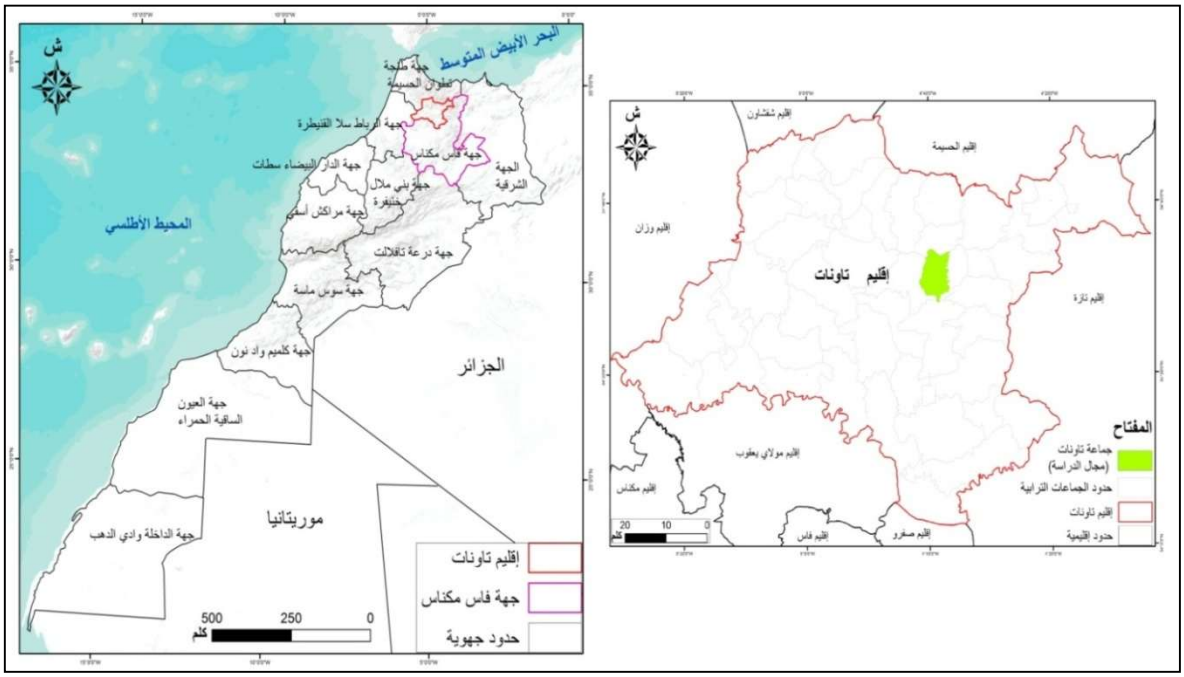

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على خريطة التقسيم الجهوي للمغرب 2022

ب–إمكانات المناخ المحلي بمدينة تاونات

يلعب المناخ دورا أساسيا في المنظومة البيئية، فمن خلاله يمكن رصد مجموعة من الخصائص البشرية والمجالية على مستوى تنظيم المجال؛ بحيث يؤثر بشكل واضح على التنمية بصفة عامة والسكان وباقي البنيات السوسيواقتصادية بصفة خاصة. فمدينة تاونات تتميز بمناخ قاري بارد جدا شتاء و حار صيفا، و تعرف المدينة نسبة من التساقطات المطرية جد مرتفعة، رغم ضعفها خلال السنوات الأخيرة فإنها تتلقى كمية مطرية تتراوح بين 600 و 800 ملم في السنة. و تمتد الفترة الممطرة بين شهري نونبر و أبريل، حيث تساهم التساقطات المطرية الغزيرة في حدوث التعرية والأخطار الطبيعية وهذا ما يجعل بعض الأحياء بالمدينة مهددة بشكل كبير بالانزلاقات والتهدلات.

ج– وفرة الموارد المائية بمدينة تاونات

تزخر مدينة تاونات بموارد مائية مهمة نتيجة التساقطات التي تتلقاها سنويا، فهي تتوفر على شبكة مائية مهمة سواء الموارد المائية السطحية أو الجوفية منها، حيث تخترقها مجموعة من الأودية كواد ورغة وواد السرى إضافة إلى أودية موسمية مرتبطة بالتساقطات المطرية.

د– تنوع الغطاء النباتي

يحظى المجال المحلي بغطاء نباتي مهم ومتنوع، فالغابات تعتبر أهم مكون للغطاء النباتي الطبيعي، حيث تزايد الوعي بأهميتها وتواصل الاهتمام بها في العقود الأخيرة، وخاصة بعد "قمة ريو" (1992) نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في الحفاظ على الأنظمة الحيوية للأرض في مجال التنمية وحماية البيئة.

وفي مجالنا المدروس تغطي الغابة مساحة هامة تقدر ب 8200 هكتار؛ أي ما يعادل 21% من المساحة الإجمالية للإقليم، حيث تتميز التشكيلات الغابوية بالمنطقة بتنوع الأصناف وتعددها أهمها:

– البلوط الأخضر– أوكاليبتوس – الصنوبر– أصناف أخرى (العرعار، البلوط الفليني، التنوب، السنديان). بالإضافة إلى التشكيلات الغابوية نجد التشجير الاصطناعي. كل هذه الأصناف الغابوية تندرج ضمن الملك الغابوي.

1-2- الإمكانات السكانية بمدينة تاونات

أ- نبذة تاريخية عن مدينة تاونات

إن " تاونات " كلمة قديمة ، و لفظها يعتقد أنه بربري بمعنى العقبة . فاعتبار مدلولها عقبة فلكونها على هضبة عالية و الصعود إليها من جهة الجنوب صعب لوجود عقبة لم يحد من وعورة اجتيازها إلا شق الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين مدينتي فاس و الحسيمة عبر طريق الوحدة. و سكانها جميعا ينطقون باللغة العربية الدارجة المحملة بكثير من ألفاظ الفصحى لكونهم عبر التاريخ اهتموا بحفظ القرآن. و هم معروفون بالتدين مما أهلهم لأن يكونوا مجاهدين أبطالا شهد لهم بذلك صراعهم مع الأجانب و خصوصا إبان دخول الاستعمار إلى المغرب و أثناء ثورة الملك و الشعب حيث أبلوا البلاء الحسن. و لهم عادات و تقاليد و أعراف تخصهم في جزء منها و تجمعهم مع باقي القبائل المجاورة حينا و في بعض منها مع باقي المغاربة كتراث شعبي وطني مشترك.

ب- الوضعية الديموغرافية بالمدينة

ومنذ السبعينات من القرن الماضي والمنطقة والمناطق المجاورة لها تعرف تطورا سكانيا وعمرانيا مستمرا، جعل السلطات المركزية سنة 1977م تُحْدث بها إقليما أخذ اسم عمالة إقليم تاونات، واحتفظت المدينة بالاسم القديم ((تاونات)) الذي هو في الأصل اسم لأحد أحيائها القديمة، وأصبحت المدينة عاصمة للإقليم، وبدأت شيئا فشيئا تتلاشى الأسماء القديمة "مزيات ومزياتة ومزاتة" التي كانت تسمى بها من قبلُ.

وتاونات حاليا مدينة صغيرة تتكون من عدة أحياء حافظت أغلبها على الأسماء القديمة للدواوير والمداشر التي كانت تتكون منها مزيات مثل: تاونات، الدشيار، أسطار، العشايش، الدمنة، احجر امطاحن، احجر دريان، اخمالشة، الرميلة، القلعة، كما بنيت بها أحياء جديدة بسبب التوسع العمراني والديموغرافي، كحي الرميلة وحي الأمل وتجزئة الوحدة وغيرهما ...

جدول رقم 1: تطور ساكنة مدينة تاونات من 1982 و 2014 بالنسمة

السنوات	عدد السكان	عدد الأسر	الكثافة السكانية
1982	10836	-	-
1994	24378	4614	139
2004	32629	6542	158
2014	37592	8583	246

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، بفاس 2014 .

لقد سجلت مدينة تاونات نموا ديموغرافيا مهما كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، حيث انتقل عدد سكانها من 10836 نسمة سنة 1982 إلى حوالي 37592 نسمة حسب الإحصاء الأخير، لقد رافق هذا النمو السكاني الهائل والناتج عن الهجرة القروية والزيادة الطبيعية ودلك بفعل الارتقاء الإداري الذي أصبحت تعرفه.

1-3- فعالية الأنشطة الاقتصادية في التوسع الحضري بالمدينة

تعرف مدينة تاونات حركة دؤوبة ذات أبعاد اقتصادية متطورة ومهمة ترجع إلى دينامية السكان وطموحهم في تحسن مدخولهم وازدهار مدينتهم سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وباعتبار المدينة كعاصمة إدارية للإقليم، حيث يوجد المقر وكذا المستشفى الإقليمي وجل المصالح الإقليمية والمحلية والمحكمة الإبتدائية والصندوق الجهوي للقرض الفلاحي، الشيء الذي يجعل عددا هائلا من سكان الجماعات التابعة للإقليم يتوافدون من حين لآخر على المدينة فيشاركون في تنمية الحركة التجارية، إذ يعرف هذا القطاع نتائج ايجابية تشجع المتاعطين لها على تطوير وسائلهم لتلبية حاجيات المواطنين من مختلف المواد و محاولة خلق التوازن بين العرض والطلب رغم اعتماد تموين المدينة من جميع السلع و البضائع على المدن المجاورة وخصوصا مدينة فاس وذلك لما تعرفه مدينة تاونات من افتقار تام في ميدان الصناعة الحديثة حيث لا تتوفر على أي مظهر من مظاهرها إذا ما استثنينا بعض المعامل لتعصير الزيتون ويمكن الإشارة في هذا الشأن مع شيء من التجاوز إلى وجود بعض مظاهر الصناعة التقليدية التي تؤثر في الحياة الاقتصادية العامة للسكان تأثيرا هاما. ويعتبر النشاط الفلاحي المورد الأساسي لسكان هذه المدينة ويرتكز هذا النشاط على الجوانب الفلاحية التالية: - زراعة الحبوب والقطاني - غرس الأشجار خاصة أشجار الزيتون والتين - تربية المواشي...

2- مراحل تشكل وتطور المجال الحضري لمدينة تاونات واتجاهات توسعها

تقع مدينة تاونات في الجهة الشمالية من اقليم تاونات، وتتميز المدينة بتضاريس جبلية مرتفعة، يصل علوها الة حوالي 805 متر بجبل "اسطار". كما تتجه أراضيها في شكل منحدرات في واد الساهلة غربا،وواد سرى شرقا، وفي اتجاه ورغة جنوبا. فمدينة تاونات تمتد على مساحة تقدر ب 56 كلم^2، وتضم حوالي 47% من الساكنة الحضرية للإقليم، تليها التجمعات الحضرية الأخرى قرية بامحمد وتيسة وغفساي وظهر السوق. وتبقى مدينة تاونات هي الأهم على المستوى الإقليمي خاصة بعدما تمت ترقية المدينة إلى عاصمة للإقليم والى عمالة سنة 1977م[3]، وما رافق هذا الارتقاء من دعم للبنيات الاجتماعية وتطوير للأنشطة الاقتصادية كما توسعت المدينة على حساب الدواوير المجاورة.

لقد تشكلت النواة الأولى لمدينة تاونات سنة 1922م بعدما شكلت سلطات الحماية الفرنسية الثكنة العسكرية، وهكذا أصبحت المدينة مركزا جاذبا للسكان من الدواوير المجاورة وبالتالي توسعت المدينة في اتجاه الشمال والجنوب عبر تأهيل الأحياء داخل المدينة عبر أربع وحدات مجالية. كما هو مبين في الخريطة أسفله رقم 2.

[3]- عبد الواحد بوبرية،(2015)، الدينامية المجالية وإستراتيجية التأهيل الحضري للمدن الصغرى الجديدة حالة تاونات، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26. ص، 312.

خريطة رقم 2: المجال الحضري لمدينة تاونات والأحياء المكونة لها

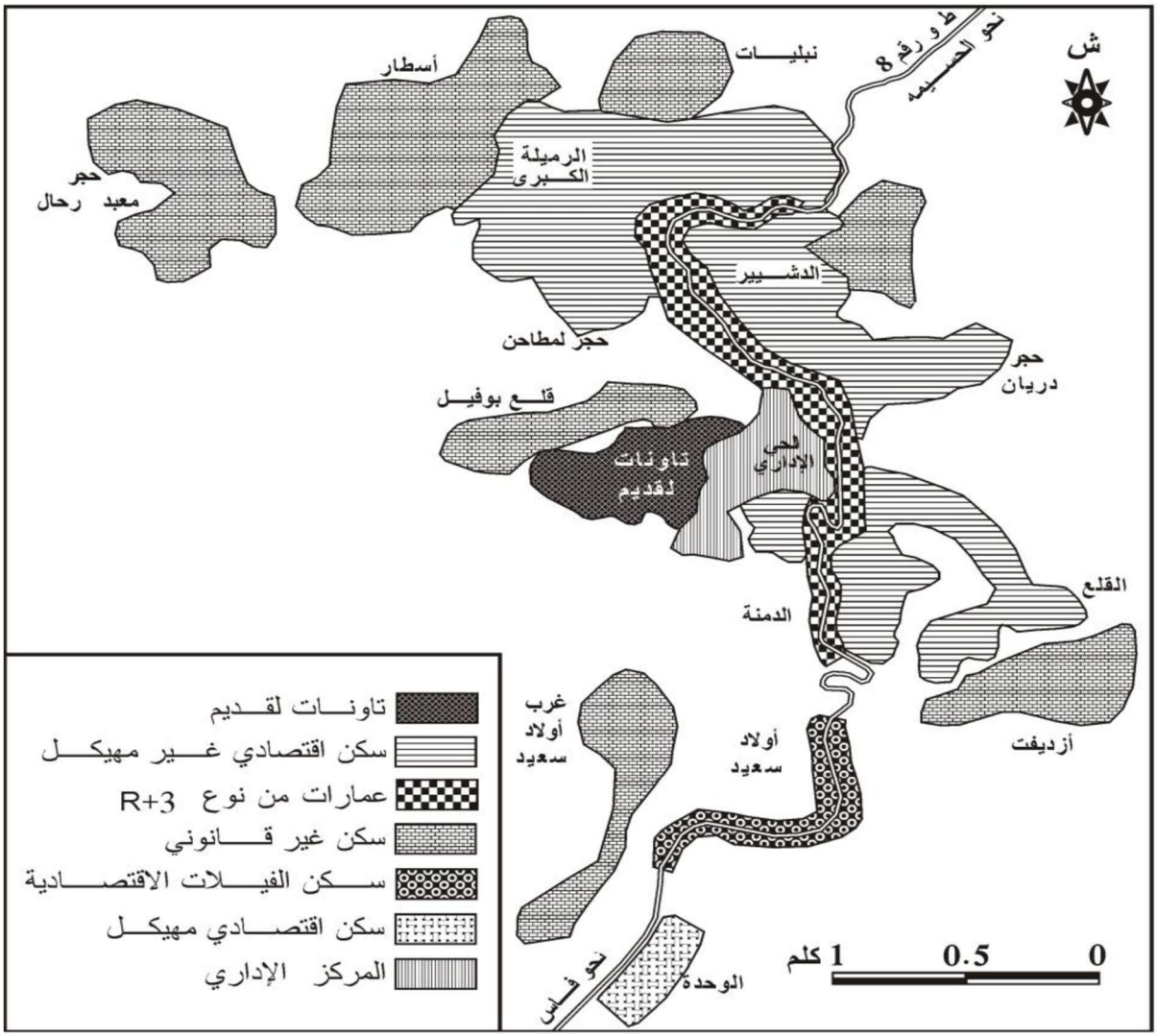

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على خريطة التقسيم الجهوي للمغرب 2022

عرفت مدينة تاونات منذ نشأتها في بداية الفترة الاستعمارية توسعا على طول الطريق الوطنية رقم 8، رغم صعوبة الخصائص الطبغرافية ونفاد الأراضي القابلة للسكن. وهكذا ففهم المدن والتنظيم المجالي لسكانها، لا يمكن أن يتم إلا بربطها بالبيئة التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي توجد فيها[4] وفي هذا الإطار فالمجال الذي أقيمت فوقه المدينة كان عبارة عن أراضي شبه فارغة من السكان بسبب طبيعتها التضاريسية الجبلية الصعبة والتي لا تساعد على الاستقرار، ويرجع ذلك إلى النصف الأول من القرن 20، وقد توسعت المدينة عبر مراحل متعددة، يمكن حصرها في مرحلتين بارزتين هما :

2-1- نمو حضري بطيء خلال فترة الحماية

اقترن نشأة المدينة بدخول الاستعمار الفرنسي لمناطق ورغة العليا والوسطى في أوائل العقد الثالث من القرن 20[5]، وهكذا عمل المستعمر على اختيار موقع المدينة كمكان لتوطين جيوشه بهدف مراقبة المناطق المجاورة والتصدي للهجمات الآتية من الجهة الشمالية،وتجدر الإشارة إلى أن تاونات كانت في البداية عبارة عن ثكنة عسكرية، حيث كانت وظيفتها الأساسية هي مراقبة المناطق المجاورة ومحاولة

[4]- محمد بريان وآخرون،(1982)، قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، الرباط، ص. 165.

[5]- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر،(1989)، معلمة المغرب، العدد 7، نشر مطابع سلا، ص. 2242.

استتباب الأمن. وحول هذه التكنة بدأت تتشكل النواة الأولى للمدينة والتي توجد حاليا في الجهة الغربية حيث انتقلت المنطقة إلى مركز إداري وسكني كذلك. كل هذا ساهم بشكل كبير في نزوح سكان المناطق المجاورة للاستقرار بهذا المركز[6].

2-2- تطور وتوسع المجال الحضري بعد فترة الاستقلال

عرف المركز الإداري لمدينة تاونات انتعاشة قوية مع بداية عهد الاستقلال خاصة مع تشييد طريق الوحدة في النصف الثاني من الخمسينات لربط تاونات بالحسيمة عبر كتامة[7]، وهكذا حدث الرواج التجاري الهام بفعل تزايد عدد المتاجر والمقاهي، مما أدى إلى تحول تاونات إلى مركز تجاري، كما ظهرت خلال هذه المرحلة تجمعات سكنية متفرقة في مختلف أجزاء المنطقة الشمالية (حجر دريان، الدشيار، اسطار، الرميلة...) والمنطقة الجنوبية (الدمنة، أولاد سعيد،التكوين ...) ويمكن تفسير ذلك بالترقية الإدارية التي عرفتها المدينة سنة 1977م حيث أصبحت تشكل عمالة الإقليم[8]، وقد ظهر ذلك بشكل كبير مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بفعل إنشاء بعض المصالح الإدارية كالمحكمة الابتدائية ومؤسسة التكوين المهني، وهكذا مع بداية استثمار اليد العاملة التي هاجرت إلى اوربا في قطاع البناء. بالإضافة إلى أن المدينة شهدت نموا ديموغرافيا كبيرا خلال هذه الفترة. كل هذا ساهم في حدوث توسع للمجال الحضري للمدينة، بالرغم من حدة الاكراهات الطبيعية التي تعرقله، وذلك استجابة لتلبية الطلب على السكن، كل هذا أدى إلى ارتفاع ثمن الأراضي الصالحة للبناء، بفعل قلة الأراضي نتيجة الخصوصيات الطبوغرافية المحلية.

يتشكل النسيج الحضري لمدينة تاونات من وحدات متجانسة لكل منها مميزاتها، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمه إلى نسيج حضري منظم يخضع لمقتضيات وثائق التهيئة والتعمير وأخر غير منظم ولكنه غير قانوني. وأمام غياب وضعف تطبيق تصاميم التهيئة، فالتوسع الحضري بدأ ينتشر بشكل غير مراقب انطلاقا من المركز في اتجاه الشمال والجنوب وهي على الشكل التالي:

- ✓ التوسع في اتجاه الشمال : يتميز التوسع الحضري بهذه الجهة بكونه يخضع لعدة عوامل تتمثل في وجود سفوح شديدة الانحدار وتعدد الأنظمة العقارية، حيث يغلب على هذه الجهة من المدينة طابع السكن غير المنظم والذي لا يتطابق مع تصاميم التهيئة، والذي انتشر بشكل واسع نتيجة توافد سكان الدواوير المجاورة للاستقرار بالمدينة، إلا أن هذه الأحياء مازالت تفتقر إلى التجهيزات الأساسية، خاصة قنوات الصرف صحي والمسالك الطرقية.
- ✓ التوسع في اتجاه الجنوب : عرف الجزء الجنوبي من المجال الحضري بدوره توسعا عمرانيا واضحا، حيث تم بناء مجموعة من التجمعات السكنية الجديدة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تصاعد مستمر لثمن العقار بهذا الجزء، لقد ظل السوق العقاري يخضع دائما لقاعدة العرض والطلب وللعوامل جغرافية كالموقع وكذا الوضعية القانونية للأراضي. لقد أدى هذا النمو السكاني إلى استهلاك متزايد للمجال الحضري استفدت من خلاله الأراضي القابلة للتعمير، وهذا الأمر يشكل اهم عائق أمام توسع المدينة بطريقة متجانسة[9].

---

[6]- عبد الواحد بوبرية،(2015)، الدينامية المجالية واستراتيجية التأهيل الحضري للمدن الصغرى الجديدة حالة تاونات، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26ص، 312.

[7]- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر،(1989)، معلمة المغرب، العدد 7، نشر مطابع سلا، ص.2243.

[8]- المفضل العاجي،(2000)، التمدين وإعداد المجال الحضري بإقليم تاونات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز ، فاس ،ص 295.

[9]- عبد الواحد العمراني(2015) ، المجال الحضري بالمدن الجبلية بين اكراهات التوسع وإشكالية التهيئة المجالية حالة مدينة تاونات منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26، ص، ص 332و 334.

المحور الثاني: انعكاسات تطور وتوسع المجال الحضري على واقع التدبير لمدينة تاونات

1- واقع تدبير المدن والتطورات التي عرفها ومدينة تاونات خاصة

تعتبر المدن بصفة عامة قاطرة للنمو الاقتصادي والإنتاج والمنافسة في ظل العولمة الاقتصادية والثقافية، بحيث تعد مجالا وقطبا للتنمية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي ومجالا لتوطين الشركات المنتجة للثروة والرأسمال المادي، مما يؤثر ذلك على الساكنة الحضرية التي تستفيد من ثمار التنمية.

موازاة مع ذلك فالمدن الصغرى بالمغرب وخاصة مدينة تاونات، بقيت متأخرة عما حصل من تطور وتنمية في المدن الأخرى، بحيث أن القائمين على الشأن الحضري فيها لم يقوموا على تهيئة وتطوير المدينة بالشكل الذي يضمن خلق شروط وآليات توفير عيش كريم للمواطنين في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. يرجع ذلك أساسا إلى النهج الذي اتبع منذ عقود في تسيير المدن ، بحيث أن المنطق التدبيري كانت تغلب عليه المقاربة الأمنية بدلا من المقاربة التنموية في ظل ضعف انخراط المؤسسات المنتخبة والمدبرة لشأن المدينة وقلة المبادرات والمشاريع التنموية، علاوة على قلة ومحدودية الموارد المالية وأيضا الموارد البشرية النوعية. كل ذلك ساهم في تضييع فرص النمو والإقلاع بقاطرة التنمية في كل المجالات وخاصة البشرية ، مما جعل المدينة تعيش أزمة هيكلية في كل أبعادها التدبيرية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

إن مفهوم تدبير المدينة يعني إدارة الشؤون المحلية (الاقتصادية والاجتماعية) وبرمجتها بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة سواء تعلق الأمر بالتدبير اليومي أو المستقبلي وتحقيق التوازن بين المتطلبات والإمكانيات خصوصا أن الحاجيات في تزايد مستمر، فهي بصيغة أخرى تفيد مدى قدرة المؤسسات والأطراف الفاعلة في حقل المدينة على إدارة الموارد المالية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها ، ووضع مخطط للتنمية على المدى القصير والبعيد، بما يسهم في تغيير الأوضاع في المدينة وتحقيق التنمية المستدامة لساكنتها.

فالمدينة كظاهرة حضرية تعرف العديد من الإشكاليات والصعوبات على مستوى التدبير والإعداد، وهي إشكاليات حقيقة لم تكن وليدة الحاضر بل كان منشؤها منذ عهد الحماية الفرنسية، حيث دخلت المدن الصغرى والمتوسطة في دائرة الإقصاء.

وبعد الاستقلال شهدت مدينة تاونات، على إثر النمو الديمغرافي والهجرة القروية، توسعا مهما الشيء الذي أصبحت معه البنية الاجتماعية معقدة ، وأصبح تدبيرها، كذلك، مشكلا متعدد الأبعاد اجتماعيا واقتصاديا ، وحتى سياسيا بسبب المشاكل الناجمة عن التدهور والانحطاط الحضري والتطور الفوضوي، والتوزيع غير المتوازن للتجهيزات وغير ذلك من مظاهر التخلف الحضري، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات المركزية والمحلية من أجل الرفع من مستوى تدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية.

والواقع يبين أن تدبير المدينة يعاني من عدة إكراهات متعددة يمكن تصنيفها إلى إكراهات تتعلق بالتسيير المالي والإداري ..)، وقلة المبادرات الاقتصادية والاجتماعية وانعدام التخطيط والبرمجة وتدني مستوى التسيير الجماعي، كل ذلك جاء موازاة مع ارتفاع نسبة التمدين التي أثرت سلبا على تدبير المدينة.

2- يسهم تعدد المتدخلين في التهيئة الحضرية في تعطيل سيرورة التأهيل والتدبير الحضري

بالرغم من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي قامت بها السلطات العمومية، فتدبير المدينة لازال محكوما بتعدد المتدخلين في صناعة القرار، إذ يتسم تدبير المجال الحضري بتعدد في الفاعلين. فالعديد من الأطراف الإدارية (المجلس الجماعي، العمالة، الولاية، الوكالة الحضرية، مديرية التعمير...إلخ) ساهمت من جهة في تداخل الاختصاصات بين هذه البنيات وضعف التنسيق بينها، ومن جهة أخرى أدى إلى تضخم المصالح الإدارية وتعقد المساطر، والحصيلة كانت هي هدر المزيد من الجهود البشرية والمالية، والإسهام في تفتيت وتشتت المشهد الحضري. مما يوضح أن دور هذه المكونات الإدارية محدودا في تنمية المدينة، إن لم نقل أنها أصبحت مصدرا رئيسيا للاختلالات وعبئا ثقيلا يعيق تقدمها وتطورها، فعدم تجانس هؤلاء الفاعلين، يجعل عملية التنسيق صعبة على مستوى بلورة وبرمجة مشاريع تأهيل المدينة.

3- آليات التدبير والتخطيط الحضري للمدينة غير مسايرة للواقع

إن ضعف الحكامة التي تتجلى غالبا في سوء التدبير وقلة التخطيط وعدم وضع تصور شمولي لإشكاليات المدينة أدى إلى ظهور عدة صعوبات وإكراهات. فوثائق التعمير تختزل السياسة المتبعة في ميدان التخطيط الحضري، غير أنها تنص على مجموعة من الانجازات والاختيارات التي تلعب دورها في تنمية المدينة، حيث تعتبر هذه الوثائق من الأدوات التي تساهم في تدبير المدينة وحسن استغلال مواردها المادية والبشرية. ومن بين الأهداف التي ترمي إليها هو تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات وحاجيات السكان، و بين الطاقة الاستيعابية للمرافق الاجتماعية والاقتصادية والتجهيزات الجماعية سواء على مستوى الكم أو الكيف، الشئ الذي يعطي للدولة والجماعات المحلية من الوجهة النظرية إمكانية وضع توقعات حول واقع وأفاق المدينة بناء على معطيات محددة ضمن وثائق التعمير.

غير إن هذه السياسة ومهما بلغت أهمية طموحاتها على مستوى تنمية وتنظيم المدينة، قد تظل محدودة النتائج وضعيفة المردودية في غياب معالجة رشيدة وشمولية لمجموعة من المشاكل الحضرية والتي تؤثر بشكل سلبي على أهداف سياسة التخطيط والتدبير المديني. ان التدبير المديني تعترضه مجموعة من الصعوبات والمشاكل المنبثقة من البيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية والطبيعية.

4- تعثر السياسة العمرانية والتخطيط الحضري

إذا كان تدبير المدن يهدف إلى وضع إستراتيجية للعمل، عن طريق توجيه وضبط نمو وتوسع المدن، فان ذلك ليس بالأمر الهين الذي يكفي فيه الطموح والرغبات، بل هو جهد متواصل ورسم للأهداف ضمن برنامج شامل، إن التخطيط يقوم على عنصرين أساسيين هما التنبؤ بالمستقبل ثم الاستعداد لمواجهته، وبعبارة أخرى تعيين الأهداف ثم تحديد الوسائل لتحقيقها.

إذا كان التحكم في المجال من أجل تنظيم وتوجيه التوسع العمراني يفترض وجود سند قانوني تعتمد عليه السلطات العمومية في تدخلاتها وتدابيرها من أجل استغلال الأراضي الحضرية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فإذا كان تدبير المدن يعتبر كسياسة توقعية تنهجها السلطات العمومية لهدف تحقيق تنظيم عقلاني للمدن طبقا لضوابط وقوانين محددة، وضمان لاستمرار توازن المجال والمجتمع، فإن التعامل مع المجال ليس من قبيل الصدفة، نظرا لطابعه الخاص والخاضع للتطور والتحول بسرعة وبوتيرة متفاوتة، بل يصطدم بالعديد من الصعوبات التي تختلف باختلاف درجة التطور الحضري، وباختلاف الثقافة المجتمعية الذين في إطارهما يتم تنفيذ هذه الأدوات. فتدبير وحل مشاكلها يعتبر من بين التدخلات التي تهدف إلى الحد من مظاهر الأزمة والاختلالات المجالية[10].

5- اختلال المشهد الحضري بمدينة تاونات

تعاني المدينة من عدة اختلالات، لعل أبرزها ترييف المدينة. لقد أصبح من المألوف أن يشاهد المرء وبسهولة في المدينة العربية الكثير من المظاهر الريفية. والتي تتمثل في وحدات السكن ومكوناته وملحقاته، كما تتمثل في الكيفية التي يتعامل بها بعض السكان مع مرافق المدينة من طرق وساحات الخ...[11]. ومن مظاهر الترييف وجود حيوانات في المناطق السكنية إذ يتم تربية قطعان الماشية من طرف السكان في نفس المكان الذي يسكنون فيه.

ومنه نستنتج أن عددا كبيرا من المهاجرين الذين هاجروا أريافهم لم يستطيعوا التخلص من العادات والأنشطة التي كانوا يمارسونها، إضافة إلى صعوبة اندماجهم في الاقتصاد الحضري.

---

[10]- الحسين بوضليب (2015)، التوسع الحضري بين معطيات المجال وإشكالية التخطيط حالة الناظور الكبير، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26، ص 223.

[11]- مصطفى عمر التير(1995)، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، منشورات المؤسسة العربية للنشر والابداع، البيضاء، الطبعة الأولى، يونيو، ص. 100.

غياب تناسق المشهد العمراني من أهم ما يميز المدينة كغيرها من المدن الصغرى والمتوسطة غياب وثائق التعمير زمنا طويلا، وأنها غير منسجمة مع واقع المدينة على الأرض، إضافة إلى غياب الشوارع والمرافق العمومية والمساحات الخضراء كلها تؤدي إلى غياب التناسق في المشهد العمراني الحضري، خاصة مع الانتشار الواسع لأحياء التعمير الذاتي، وكذا البناء غير المنظم الشيء الذي يسيء إلى جمالية المدينة.

في السياق نفسه، تتداخل الأنشطة الاقتصادية التجارية والخدماتية وكذا الصناعية مع الأحياء السكنية، في غياب تخطيط مسبق لتنظيم المجال، الشيء الذي يزيد من حدة الاختلالات للمشهد الحضري، ناهيك عن إشكالية النقص في التجهيزات والمرافق الأساسية.

المحور الثالث: رهانات واستراتيجيات التدخل لتدبير مدينة تاونات

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى التدابير التي يجب اعتمادها لبناء نظرة شمولية لتنمية وتأهيل المجال المديني. حيث يمكن اعتبار المحاور التي تعتبر أرضية مشتركة من أجل إعادة ابتكار الحيز الترابي، كما يمكن اعتبارها موجهة للتنمية الحضرية ومحركا لمجموعة من الأنشطة، ورؤية تصحيحية في الوقت نفسه لمسار التنمية الذي ظل متبعا لعقود بالمدينة، ومن هنا يأتي اقتراحنا لمحاور التنمية والتي نعتبرها أساسية واستراتيجية لتأهيل مدينة تاونات.

1- تأهيل مدينة تاونات رهين بالرفع من مستوى بنيتها التحتية لتحقيق الجاذبية

يعتبر تدبير وإعادة تأهيل مدينة تاونات في مختلف الوظائف المنوطة بها والرفع من مستوى تجهيزاتها، من أهم التدابير والتدخلات التي يجب اتخاذها من أجل الرقي بهذه المدينة الجبلية المهمشة. وذلك بالنظر إلى خطورة الاختلالات التي تميز وضعيتها الراهنة، وأنها شرط ضروري لإنجاز باقي أهداف إستراتيجية التأهيل.

من هنا تشكل البنيات التحتية مقوما أساسيا من مقومات التنمية، ويحدد مستوى التجهيز منها قوة استقطاب المجالات للاستثمار. فإحداثها وتحسين جودتها سوف يسهم في الرفع من الإنتاج وتشجيع المبادلات التجارية وجلب الاستثمارات التي تقدم خدمات للاقتصاد الاجتماعي وتدفع بعجلة التنمية. لذا يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية: تقوية الطرق الموجودة وفتح طرق أخرى جديدة، تهيئة الأرصفة وتهيئة الساحات العمومية وكذا احداث مناطق صناعية لتحويل المنتوجات المحلية وتأهيل شبكة الصرف الصحي...

2- تأهيل الاقتصاد المحلي ومحاربة أشكال الهشاشة والإقصاء وإنعاش التنمية البشرية في الوسط المديني تاونات

يجب أن يرتكز تأهيل الاقتصاد على هيكلة أنشطة تكون فعليا منتجة ومندمجة في إطار إستراتيجية للتنمية المستدامة، وموجهة نحو تلك التي توفر إمكانيات حقيقية للنمو والازدهار. وتتوقف إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي وإنعاش الاستثمار على تفعيل عمليات تندرج في إطار التوجهات التالية:

- إنعاش الاقتصاد وجعله اقتصاد ينافس باقي اقتصادات دول أخرى، إضافة إلى توفير مناخ ملائم وجاذب للاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية التنافسية، وذلك من خلال تثمين مؤهلات المدينة وناحيتها. إعداد وتفعيل عمليات لمراقبة وتتبع وتسهيل عمل الفاعلين المحليين.
- إعداد مخطط العمل على تحويل العقار من فضاء للريع وللمضاربة إلى أداة للتنمية وعامل لتشجيع وتوجيه وجذب الاستثمارات. ويمر تحقيق هذا الهدف عبر تعبئة الموارد العقارية وتوظيفها في إطار ينسجم مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة.
- إن إنعاش التنمية البشرية بمختلف أبعادها بالمدينة رهين بإطلاق برامج واقعية تشكل فرصا حقيقية لمحاربة كل أشكال الفقر والتهميش، وتنظيم عمليات التضامن في الوسط الحضري لتاونات. ولتحقيق ذلك وجب تعزيز الارتباط بالشبكات ذات الصبغة الاجتماعية

وتحسين ولوجية السكان للخدمات الاجتماعية وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل لفائدة السكان المهمشين، ومحاربة الأمية واعتماد المقاربة التشاركية التي تعيد الاعتبار للمرأة[12].

إن تأهيل الموارد البشرية من أهم المرتكزات لتحسين الحكامة المحلية، إذ تشكل الموارد البشرية من أهم الامتيازات باعتبارها المؤهل الاستراتيجي الحقيقي في المنافسة بين المدن وبين مختلف المجالات الترابية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية إذا لم يكن المواطن نفسه هدفها وأداة إنجازها، لبلورة أهداف التنمية المناسبة. كما يجب اعتماد الحكامة الجيدة، وهي إشكالية مركزية بالنسبة للتنمية الحضرية، من خلال تحسين التدبير المؤسساتي للمصالح العمومية، وتحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين في المدينة، وتقوية القدرات البشرية المتخصصة في عملية تدبير شأن المدينة، والعمل على إفراز إسهام فعال للمجتمع المدني، الذي ظل يعاني ضعف المشاركة[13] لفترة طويلة.

3- رهانات واليات التدخل في المجال الحضري لمدينة تاونات

وإذا كان في المقام الأول، أن التواجد الحضري يظل مرتبطا ببناء المساكن، و إنجاز البنية التحتية والتجهيز، فإنه اليوم يشكل تدبير معاش المدينة عنصرا مركزيا في إطار دينامية الحياة الحضرية[14]. وهنا، وعلى مستوى المدينة الجديدة، ينبغي بالضرورة تجميع ثلاثة حقول حضرية مرتبطة بالعمليات الكبرى للتنمية الحضرية : التعمير، التجهيزات والخدمات. وهي ثلاثة حقول مرتبطة بالحكامة[15]. هذه الأخيرة، التي تبرز عموما، كتدبير نزيه وشفاف للشؤون العامة، انطلاقا من خلق نظام للقواعد المتوافق عليها والمؤسسة من طرف السلطة الشرعية، بهدف الارتقاء بالقيم المجتمعية التي يسعى إلى تحقيقها الأفراد و الجماعات[16]...وهي ترتكز في تدبير الشؤون العامة على مبادئ المسؤولية، الشفافية، المشاركة ودولة القانون[17]. وعبرها تنبثق الحكامة الحضرية كنمط تدبيري للمسألة الحضرية يفترض تواجد هذه المبادئ، كما يستوجب تدخل الفاعلين المتعددين، سواء المركزيين منهم أو المحليين[18]، يتيح من خلاله للتدبير الحضري في عمقه توفير إمكانيات القدرة الإستراتيجية للفاعلين بشكل جيد[19].

تعد وثائق التعمير من أهم آليات التدخل في المجال الحضري التي يعتمد عليها منظرو المجال على مختلف المستويات الترابية، لذا عملت الدولة على انجاز العديد منها. وتبقى مدينة تاونات من المدن المغربية التي عرفت نموا عمرانيا يستجيب لحاجيات الدولة والسياسيين والمجتمع المدني، معمارا وتنظيما لإحيائها، وضبطا لتوسعها وتحكما في ساكنة إحيائها وتدبير مجالها. ولهذا الغرض وظفت الإدارة المكلفة بقطاع الإسكان وسياسة المدينة تقنيات حديثة، وأنجزت وثائق تعميرية، وسن قوانين لها. وتبقى وثيقة تصميم التهيئة من الوثائق الأولى المعتمدة في تنظيم وتدبير المدينة.

---

[12]- جواد ابوزيد ومنير الصادكي (2015)، الدينامية الحضرية بجرسيف أية رؤية لتأهيل المدينة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26 ص.ص.436.434.

[13]- رشيد السعيد وكريم لحرش،(2006)، الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، الطبعة الاولى، طوب بريس الرباط، ص.ص.5-6.

[14]- Said Belguidoum et Vanessa Rousseau(2005),: le pouvoir local et le gouvernance urbaine, dans la ville et le désert le Bas Sahra algérien.(sous la direction de Marc Cote KARTHALA ET IREMAM. p. 277.

[15]- Salah-Eddine Cherrad ,Badia Sahraoui(2004,) ,gouvernance urbaine et réalisation de ville nouvelle : cas de la ville d'Ali Mendjeli prés de Constantine,(les cahiers CREAD N 68/69 2 et 3 trim p 175.

[16]- Charlick (R) (1991,), Governance (, Working Paper US – AID) p 22.

[17]- Fouad Ammor (2OO3),gouvernance et sauvegarde du patrimoine : cas de la médina de fés, dans, la gouvernance locale au Maroc (Sous la direction de Mihamed Harakat ,GREURE p 105.

[18] Mustapha Beltaief (2004),la gouvernance urbaine villes et pouvoir , dans mélanges offrets au doyen Sadok Belaid (,Tunis :centre de publication universitaire.p 107.

[19]- Le golés (P) (1995) du gouvernance de ville à la gouvernance urbaine, R.F.S.P. VOL n 1, p 57/95.

تصميم التهيئة: يهدف إلى تحديد العناصر التالية[20]:

– تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له، أو طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية وأخرى تجارية وسياحية ومنطقة لزراعة الخضروات، ومنطقة زراعية وأخرى غابوية. – المناطق التي يحضر فيها البناء بجميع أنواعه.

– حدود الطرق الواجب الحفاظ عليها والمساحات المختلفة. — حدود المساحات المخصصة للأنشطة الرياضية الواجب إحداثها. – المواقع المخصصة للتجهيزات العامة وما يرافقها والتجهيزات الثقافية والعلمية والمباني الإدارية ...– المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشات ذات المصلحة التي يتولى انجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والترفيهية.– الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمجالات الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة.

تصميم التهيئة بين النظري والتطبيقي: لقد تمت المصادقة على تصميم التهيئة لمدينة تاونات بموجب مرسوم رقم 2–02–648 بتاريخ 11 شتنبر 2002. ويمكن تلخيص خيارات هذا التصميم في[21]:

- **تأهيل الأحياء الموجودة بالمدينة وإعادة هيكلتها وتجديدها وتتسم ب 05 تدخلات:**

— إعادة هيكلة وتعزيز مستوى تجهيزات الأحياء التالية حجر لمطاحن وحجر دريان وتاونات لقديم ودمنة ودشيير ولقلع ولقلايع، مع منع البناء في المناطق المهددة بالمخاطر الطبيعية كالشعاب، والمنحدرات وفتح وانجاز شبكة الطرق في إطار إعادة الهيكلة.

— إعادة هيكلة وتكثيف الأحياء غير المشبعة، مع دمج بعض التجهيزات السوسيوتربوية، وانجاز مركز عمراني متماسك.

— إعطاء مكانة خاصة للمدينة وتجديد مركزها عبر فتح منافذ الولوج وتوسيع الممرات وإنشاء مساحات حول التجهيزات المهيكلة.

– تثمين المحور الطرقي العابر للمدينة بخلق ساحات عمومية ومواقف للسيارات وإعادة هيكلة توزيع التجارة ونقل الأنشطة الحرفية إلى حي حرفي بالمنطقة الجنوبية لها.

— ضبط التعمير بالإحياء الهامشية خاصة بالمناطق المهددة بالمخاطر الطبيعية لعشايش واسطار وخمالشة.

- إحداث منطقة التوسع الحضري جنوب المدينة :إذا كان تصميم تهيئة المدينة قد وضع خيارات لتأهيل المدينة مجاليا واقتصاديا واجتماعيا، فإن المشاريع الأساسية والمهمة لم تحقق على أرض الواقع إلا بنسبة محدودة جدا — ضعف المشاريع المنجزة التي لا ترقى لانتظارات السكان، حيث شملت أشغال إعادة هيكلة عدة أحياء بتاونات العليا وهي حجر دريان والرملة الكبرى ودمنة ولقلع وتعبيد بعض المحاور العابرة للأحياء، وبناء بعض الطرقات الصغيرة ووضع شبكة التطهير غير أن هذه العمليات تبقى محدودة لأنها لم تشمل كل ما يرتبط بدعم وتثمين المشهد الحضري، من دمج تجهيزات القرب وتهيئة المناطق الخضراء وتقوية البنايات والمنشآت المهددة بالانجراف. ولعل أهم مشروع حضي بدعم جميع الشركاء هو المحور الرئيسي للمدينة ومركزها.

- مشاريع غير منجزة: إن مقارنة توجهات تصميم التهيئة وما أنجز في الواقع تبين أن خيارات تهيئة تاونات ظلت دون ما كان متوقعا في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الثقافية والتجهيزات الإدارية ...[22]

---

[20] ظهير شريف رقم 1–92–31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412ه (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 90–12 المتعلق بالتعمير. المادة 19 من الفرع الاول من الفصل الثالث، الباب الثاني.

[21]– عبد الواحد بوبرية،(2015)، الدينامية المجالية وإستراتيجية التأهيل الحضري للمدن الصغرى الجديدة حالة تاونات، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26ص، 319.

[22]– عبد الواحد بوبرية،(2015)، الدينامية المجالية وإستراتيجية التأهيل الحضري للمدن الصغرى الجديدة حالة تاونات، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26ص، 320.

بالتالي يجب التفكير في نمط جديد لتأهيل المدينة من خلال المشروع الحضري الذي يعتبر من بين التدابير الأساسية فهو يتضمن عدة مشاريع إستراتيجية قابلة للتنفيذ بصيغة جديدة من أجل التأهيل المجالي والاقتصادي والاجتماعي. فالمشروع الحضري يعد نقلة نوعية من تعمير تنظيمي وتقني نحو تعمير تفاوضي وتشاركي بين القطاعين العمومي والخاص، بمساهمة الهيئات المنتخبة ومكونات المجتمع المدني، وذلك في إطار تطبعه الشفافية والديموقراطية أثناء الإعداد والمناقشات، وعند اتخاذ القرارات التي تهم التهيئة والتدبير المجالي فهو يعتبر مشروعا سياسيا يعكس نظرة كل المساهمين المحليين وتصورهم لحاضر ومستقبل المدينة[23].

تمت بإقليم تاونات بصفة عامة ومدينة تاونات خصوصا برمجة وإنجاز مجموعة من المشاريع التنموية الهامة ذات الطابع البنيوي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي، سواء في إطار برنامج التأهيل الحضري لبلديات الإقليم الخمس، والذي خصصت له استثمارات فاقت 200 مليون درهم، أو برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي بلغ عدد المشاريع المنجزة في إطارها برسم الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2015، ما مجموعه 998 مشروعا رصد لها غلاف مالي إجمالي يفوق 584 مليون درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ يقدر بحوالي 360 مليون درهم، أو البرامج المنجزة في إطار الميزانيات القطاعية (الطرق ، التعليم، الصحة ، الفلاحة ... إلخ) أو ميزانية المجلس الإقليمي.

[23]– محمد حزوي وألفة الحاج علي، (2005)، المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 2، مطبعة انفوبرانت، فاس.

خاتمة

يستخلص من خلال ما سبق بأن تدبير وتنمية المجال المديني لتاونات اليوم، يبقى رهين اعتمادنا على مقاربات تنموية شمولية ومتعددة الأبعاد، تنطلق من خصوصية هذا المجال وامكاناته وموارده ورساميله، وذلك بالاعتماد والتركيز على الفاعلين الحضريين، وإشراك السكان المحليين في صياغة هذه المقاربة التشاركية من أجل بناء قطب حضري قادر على المنافسة وتجاوز كل المتطلبات والعراقيل المختلفة، دون إغفال العلاقة الجدلية بين المدينة والبادية، وكذلك موقع المدينة ضمن مجالها الجهوي وما يمكن أن يرتبط بها من علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية.

وترجع أغلب الاختلالات التي تعاني منها مدينة تاونات إلى:

- غياب إستراتيجية واضحة ومتكاملة للتنمية الحضرية المحلية بالمدينة.
- ضعف العمل الجماعي وغياب التنسيق بين مختلف الفاعلين.
- غياب رؤية لاستثمار الموارد الترابية والثروات الاقتصادية التي تزخر بها تاونات.

لذلك يتعين وضع إستراتيجية لتنمية المدينة، وهو مطلب ملح للتمكن من الارتقاء بطرق ومقاربات التدخلات العمومية. وتحقيق أهدافها والمحاور ذات الأولوية للتنمية الحضرية وذلك من أجل جعل مدينة تاونات لتصبح مركزا حيويا مستقطبا ولها إشعاعها خاصة على مستوى الجهوي.

إن تدبير المدن وخاصة المدن الصغرى وتأهيلها يستدعي التنسيق بين مختلف الجهات المعنية واستحضار مبادئ التنمية المستدامة، ويسهم كذلك في تحقيق متطلبات واحتياجات ساكنة المدينة، ضمانا لتنمية حضرية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الإطار الذي نمت ونشأت في إطار مختلف المجالات الحضرية.

كما أن اعتماد الحكامة والتدبير التشاركي لقضايا المدن وتأهيلها، يتطلب تصحيح مجموعة من الاختلالات المرتبطة ب:

- تأهيل العنصر البشري من خلال توفير الدعامات القانونية والضمانات السياسية التي يمكن أن تجعل من المتدخلين في الميدان أداة لخدمة الصالح العام.
- تبسيط المساطر القانونية والتنظيمة، وجعل الاختصاصات واضحة ومحددة، مع مراعاة الخصوصيات المجالية وضرورة إشراك الساكنة في اتخاذ القرار.
- توفير الدعامة المالية لسير عمل المتدخلين.
- خلق إستراتيجية تنموية تحدد فيها بدقة مجالات تدخل الفاعلين والعمل على ترجمتها على أرض الواقع.
- وضع برامج لتأهيل المدن خاصة الصغرى والمتوسطة وإدماج الأحياء الناقصة التجهيز.

المصادر والمراجع:

- الحسين بوضليب (2015)، التوسع الحضري بين معطيات المجال وإشكالية التخطيط حالة الناظور الكبير، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26.
- المفضل العاجي،(2000)، التمدين وإعداد المجال الحضري بإقليم تاونات،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز ، فاس.
- جواد ابوزيد ومنير الصادكي (2015)، الدينامية الحضرية بجرسيف أية رؤية لتأهيل المدينة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26.
- عبد الواحد بوبرية،(2015)، الدينامية المجالية وإستراتيجية التأهيل الحضري للمدن الصغرى الجديدة حالة تاونات، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26.
- عبد الواحد العمراني(2015) ، المجال الحضري بالمدن الجبلية بين اكراهات التوسع وإشكالية التهيئة المجالية حالة مدينة تاونات منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة 26.
- محمد بريان واخرون،(1982)، قراءة وتحليل الخريطة الكبوغرافية، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، الرباط.
- مصطفى عمر التير 1995، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، منشورات المؤسسة العربية للنشر والابداع، البيضاء، الطبعة الأولى، يونيو.
- محمد حزوي والفة الحاج علي، (2005)، المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 2، مطبعة انفوبرانت، فاس.
- رشيد السعيد وكريم لحرش،(2006)، الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، الطبعة الاولى، طوب بريس الرباط.
- –هلال عبد المجيد وادريم مصطفى،(2014)، الأحياء العتيقة بمدينة الصورة: التحولات الحالية وإشكالية التدبير. ورد في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، سلسلة الإعداد الخاصة، التراث الحضري والحداثة، العدد 13.
- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر،(1989)، معلمة المغرب، العدد 7، نشر مطابع سلا.
- المملكة المغربية، 2016، وزارة الداخلية، منوغرافية بلدية تاونات، إقليم تاونات.
- ظهير شريف رقم 1-92-31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412ه (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير. المادة 19 من الفرع الاول من الفصل الثالث، الباب الثاني.
- Charlick (R) (1991.), Governance (, Working Paper US – AID)
- CHOUIKI M.(2012). LE Maroc face au défi urbain. Quelle politique de la ville ? Dar Attaouhide. Rabat.
- Fouad Ammor(2OO3), Gouvernance et sauvegarde du patrimoine : cas de la médina de Fès, dans la gouvernance locale au Maroc (Sous la direction de Mihamed Harakat, GREURE
- Mustapha Beltaief (2004..),la gouvernance urbaine villes et pouvoir , dans mélanges offrets au doyen Sadok Belaid (,Tunis :centre de publication universitaire

- Le golés (P) , (du gouvernance de ville à la gouvernance urbaine, R.F.S.P. VOL n 1, 1995.
- Said Belguidoum et Vanessa Rousseau(2005,) ,le pouvoir local et le gouvernance urbaine, dans la ville et le désert le Bas Sahra algérien(, sous la direction de marc Cote KARTHALA ET IREMAM
- Salah-Eddine Cherrad ,Badia Sahraoui(2004,) ,gouvernance urbaine et réalisation de ville nouvelle : cas de la ville d'Ali Mendjeli prés de Constantine,(les cahiers CREAD N 68/69 2 et 3 trim .